

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية  
رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهاً

السنة الثانية والستون	الصادر في ١٤ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ الموافق ( ١٩ مايو سنة ٢٠١٩ م )	العدد ٢٠ ( مكرر )
--------------------------	--	----------------------

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩

فى شأن موازنة البرامج والأداء

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠١٤ بتحديد اختصاصات

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن استحداث بعض

التقسيمات التنظيمية فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة ؛

وبعد دراسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، والمالية ؛

## قرار:

### ( المادة الأولى )

تُشكل بمجلس الوزراء لجنة لمتابعة منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء ،

برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

وزير المالية .

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولرئيس اللجنة دعوة من يرى حضوره من الوزراء أو غيرهم ، للانضمام لعضوية اللجنة ،

أو للمشاركة فى أى من اجتماعاتها .

### ( المادة الثانية )

تختص اللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار بتسيير ومتابعة تطبيق

منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء ، وفق الخطط والموازنات المتعلقة بها ،

ويكون لها على وجه الخصوص ما يأتى :

١ - مراجعة خطة تطبيق منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء المقترحة

من كل من وزارتى المالية ، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وكفالة تأهيل

الوزارات والجهات الحكومية والموظفين بها مرحلياً لإعداد الموازنة العامة للدولة على أساس

من منظومة البرامج والأداء ، وتطبيقها ، بما يضمن إحكام الرقابة على الإنفاق العام ،

وتحقيق الانضباط المالى .

٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل التشريعات الحاكمة لعملية التخطيط والإنفاق العام ،

بما يضمن نجاح منظومة البرامج والأداء .

٣ - التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتطبيق منظومة البرامج والأداء .

٤ - وضع ضمانات للرقابة على تطبيق منظومة البرامج والأداء وفق المراحل

الزمنية المعتمدة .

٥ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء قواعد البيانات الخاصة بمنظومة البرامج والأداء وتوفير البنية التكنولوجية الخاصة بها ، بما يضمن وجود منظومة معلوماتية إلكترونية فعالة للبرامج والأداء .

٦ - الاستفادة من التجارب الدولية والاستهداء بالمنهج العلمي فى إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج التى تضمن تحقيق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق وقوانين اعتمادها ، ووفقاً لمعدلات الأداء المطلوب تحقيقها .

٧ - التوافق والتفاعل مع المتطلبات الأمية ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات .

#### ( المادة الثالثة )

تُنشأ بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وحدة تنظيمية لخطة موازنة البرامج والأداء ، تدخل ضمن تقسيم التخطيط الاستراتيجى والسياسات المستحدثة بالوزارة طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، ويصدر بتشكيل الوحدة واختيار رئيسها وتحديد مهامه قرار من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

وتختص الوحدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بإجراء الدراسات وإعداد التقارير اللازمة لتحقيق متطلبات التخطيط الفعال والمتكامل بين كافة البرامج التى تتضمنها خطط وموازنات البرامج والأداء ، ويكون لها على الأخص ما يأتى :

١ - وضع خطة للتحويل نحو خطط البرامج والأداء تتكامل مع خطة وزارة المالية لتطبيق منظومة موازنة البرامج ، والأداء .

٢ - حصر ، وتصنيف المشروعات الاستثمارية طبقاً لقوانين اعتماد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستجداتها ، وفقاً لنماذج معتمدة تكفل تطبيق خطط البرامج والأداء .

٣ - إعداد واعتماد معايير ومؤشرات الأداء لبرامج الجهات والهيئات الموازنية طبقاً لما تتضمنه الخطة العامة للدولة ، وذلك بما يسهم فى تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة المعلنة .

- ٤ - بناء نظام معلومات وطنى متكامل يشمل كافة مشروعات وبرامج الخطط التنموية أفقياً ، ورأسياً باستخدام المعايير الدولية التى تحدد مؤشرات قياس الأداء وفق معدلات التنفيذ ورصد النتائج المحققة .
- ٥ - المساهمة فى بناء قدرات وحدات التخطيط الاستراتيجى والسياسات بالوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية والأجهزة والجهات الحكومية الأخرى مؤسسياً وبشرياً .
- ٦ - إنشاء منظومة متابعة مشروعات الخطة وفقاً لمؤشرات الأداء .
- ٧ - اتباع المعايير الدولية التى تضمن تنفيذ منظومة البرامج والأداء على أساس من التخطيط الفعال لضمان الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكافة صورها ، وتحقيق التنمية المستدامة فى أعلى مستوياتها .
- ٨ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التكامل بين القطاعين الخاص والأهلى ، والقطاع الحكومى ، وذلك للمشاركة فى إنجاح المشروعات التى تتضمنها برامج التنمية المستدامة ، وكفالة رصد نتائجها ، وتشكيل فريق عمل مشترك يمثل عن هذه القطاعات لمتابعة مشروعات الخطة الاستثمارية بعد التنسيق مع الوزارات التى تقع هذه المشروعات فى نطاق عملها أو عمل الهيئات التابعة لها ، والجهات الحكومية المعنية .
- ٩ - مراجعة التشريعات المتعلقة بالتخطيط وتحديد التدخلات التشريعية المطلوبة لتطبيق منظومة البرامج والأداء بكفاءة .
- وتقدم الوحدة تقارير دورية لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، تتضمن معدلات إنجاز الاختصاصات المسندة إليها ، وبيان العقبات التى تواجه عملية تطبيق المنظومة ، واقتراحات حلها .
- وتعتمد نتائج أعمال الوحدة من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ويصدر بناءً عليها التوجيهات اللازمة للتخطيط الأمثل لضمان كفاءة تطبيق منظومة البرامج والأداء .

( المادة الرابعة )

تُنشأ بوزارة المالية وحدة تنظيمية لموازنة البرامج والأداء ، تتبع نائب وزير المالية للسياسات المالية ويصدر بتشكيلها واختيار رئيسها وتحديد مهامه قرار من وزير المالية . وتختص الوحدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بوضع خطط إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء ، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن ، وإعداد التقارير والدراسات والاقتراحات المرتبطة بتفعيل هذه الخطط ، وضمان نجاحها ، وتحقيقها للأهداف المرجوة ، ويكون لها على الأخص ما يأتي :

١ - وضع خطط وآليات ومحاور إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء تتكامل مع خطة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للتحويل نحو تطبيق منظومة البرامج والأداء .

٢ - العمل على إعداد أدلة ودراسات وتعليمات استرشادية تساعد الجهات والهيئات الموازية على إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء ومتابعة النتائج .

٣ - وضع الرؤية المالية للمشروعات العامة ، ومتابعة تكاليف التنفيذ ، وتحليلها ، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية ، ويحقق كفاءة توزيع النفقات .

٤ - التنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في حصر جميع البرامج الرئيسية ، والفرعية ، والمشروعات ، والأنشطة التي تقوم بها الجهات ، والهيئات الموازية ، والتأكد من توافر الاعتمادات المالية اللازمة لها ، في ضوء مستهدفات الموازنة العامة للدولة .

٥ - التنسيق مع الجهات والهيئات الموازية لتحديد كيفية حساب تكلفة كل من البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات والأنشطة التي تقوم بها تلك الجهات والهيئات ، ومراجعة مدى توافقها مع المستهدفات ، والمخصصات المالية المدرجة لها بالموازنة العامة المعتمدة .

- ٦ - الإشراف على عملية المتابعة الدورية لبرامج ومشروعات وأنشطة جهات وهيئات الموازنة العامة لضمان الالتزام بموازنة البرامج والأداء ، والتأكد من تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة ، وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والجهات المعنية .
- ٧ - وضع آلية لمتابعة التنفيذ المالى لموازنات البرامج والأداء بالجهات والهيئات الموازنة على مستوى البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات والأنشطة .
- ٨ - التنسيق مع الجهات والهيئات الموازنة لميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ، فى إطار نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية .
- ٩ - المساهمة فى بناء القدرات البشرية والإدارية والتنظيمية ، التى تكفل نجاح منظومة إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء بوزارة المالية والجهات والهيئات الموازنة .
- ١٠ - مراجعة التشريعات الحاكمة لعملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وتحديد التشريعات المطلوب تعديلها ، واقتراح التعديل ، بما يضمن تطبيق منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء بأعلى مستويات الكفاءة والانضباط المالى .
- ١١ - التطوير المستمر لمنظومة موازنات البرامج والأداء ، وفقاً للمعايير والتطبيقات الدولية والاستفادة من الخبرات الدولية المرتبطة فى هذا الشأن ، وكذا الاستفادة من الخبرات الدولية المرتبطة بالتحول نحو تنفيذ موازنة البرامج والأداء ، وزيادة كفاءة الإنفاق العام .
- ١٢ - التنسيق مع الجهات المعنية فى اقتراح وصياغة مؤشرات الأداء المالى الخاصة بالبرامج الرئيسية ، والفرعية للقطاعات المختلفة وفق أحدث المعايير الدولية المتعارف عليها .
- وتقدم الوحدة تقارير دورية لوزير المالية وللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، تتضمن معدلات إنجاز تنفيذ موازنات البرامج والأداء ، وفق الخطط السنوية المستهدفة والمعتمدة ، وبيان العقبان التى تواجه عملية تطبيق المنظومة ، واقتراحات حلها .
- وتعتمد نتائج أعمال الوحدة من وزير المالية ، ويصدر بناءً عليها التوجيهات اللازمة لتحقيق الانضباط المالى ، بما يضمن كفاءة وفاعلية استخدام موارد الدولة .

( المادة الخامسة )

يتولى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تحديد مواطن القوة والضعف بالهيكل التنظيمية والإدارية لكل جهة وهيئة موازنية ، وترتيب وتقييم الوظائف وتخطيط الموارد البشرية ، واعتماد برامج تنمية وبناء قدرات الموظفين بالجهاز الإدارى للدولة بما يضمن تحقيق المستوى التأهيلي اللازم للتحويل تدريجياً إلى أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء ، وبما يضمن نجاح منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء .

( المادة السادسة )

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ

( الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠١٩ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى